

مشروع مسودة  
دستور الجمهورية  
التونسية

بسم الله الرحمن الرحيم

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني التأسيسي السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إن النص الذي بين أيديكم ليس مشروع الدستور التونسي الجديد بل هو مرحلة سابقة لذلك، إنه حصيلة عمل اللجان التأسيسية الست في الفترة الممتدة بين 13 فيفري و10 أوت 2012، إنه الحصيلة الخام التي لم يجر عليها أي تعديل أو تنسيق من قبل الهيئة المشتركة للتنسيق والصيغة رغم الانتباه لما يعتري بعض أحكامها وبتنظر أن تدخل بعض اللجان شيئا من التحسين على حصيلة عملها في الأسبوع الممتد من 3 إلى 8 سبتمبر وبعدها ستعكف الهيئة المشتركة للتنسيق والصيغة على النظر فيه نظرة أولى سريعة قبل عرض كل محور على الجلسة العامة للنقاش العام، وبعد ذلك يعود العمل ليصبح في عهدة الهيئة المشتركة للتنسيق والصيغة التي تتولى النظر فيه ثانية على ضوء ما يرد من ملاحظات في النقاش العام أو ما يقدم لها مباشرة من ملاحظات في إطار الحملة الوطنية للتعريف بمشروع المضافين الدستورية. وبعد ذلك يرجع الأمر بكامله للجلسة العامة للحسم في الصيغ والمضافين في مرحلة التصويت فصلا فصلا ثم التصويت على كامل الدستور.

الإخوة والأخوات، لقد رأينا أن هذا التوضيح ضروري حتى لا تؤخذ هذه الحصيلة الأولية على غير مأخذها الصحيح.

الحبيب خضر

المقرر العام للدستور

# الشرطية

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن نواب الشعب التونسي، أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، المنتخبين باستحقاق ثورة الكرامة والحرية والعدالة:

اعتزازا بنضالات شعبنا، واستجابة لأهداف الثورة التي توجت ملحمة التحرر من الاستعمار والاستبداد، وحققت انتصارا لأرادته الحرة، ووفاء للشهداء وتضحيات الأجيال المتعاقبة، وفي سبيل القطع النهائي مع الظلم والفساد والحيث.

وتأسيسا على ثوابت الإسلام ومقاصده المتسمة بالفتح والاعتدال، وعلى القيم الإنسانية السامية، واستلهاما من المخزون الحضاري للشعب التونسي على تعاقب أحقاب تاريخه، ومن حركته الإصلاحية المستندة إلى مقومات هويته العربية الإسلامية وإلى الكسب الحضاري الإنساني العام، وتمسكا بما حققه من المكاسب الوطنية

ومن أجل بناء نظام جمهوري ديمقراطي تشاركي، تكون فيه الدولة مدنية تقوم على المؤسسات، وتحقق فيها السلطة للشعب على أساس التداول السلمي على الحكم، ومبدأ الفصل بين السلط والتوازن بينها، ويكون فيها حق التنظيم القائم على التعددية، والحياد الإداري، والحوكمة الرشيدة، والانتخابات الحرة هي أساس التدافع السياسي، ويقوم فيه الحكم على احترام حقوق الإنسان وحياته، وعلوية القانون، واستقلالية القضاء، والعدل والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات، وبين كل الفئات والجهات

وبناء على منزلة الإنسان كائنا مكرما، وتوثيقا للانتماء الثقافي والحضاري للأمة انطلاقا من الوحدة الوطنية القائمة على المواطنة والأخوة والتكافل الاجتماعي، وعملا على إقامة الوحدة المغربية خطوة نحو تحقيق الوحدة العربية، ونحو التكامل مع الشعوب الإسلامية والشعوب الإفريقية، والتعاون مع شعوب العالم، وانتصارا للمظلومين في كل مكان، ولحق الشعوب في تقرير مصيرها، ولحركات التحرر العادلة وعلى رأسها حركة التحرر العادلة وعلى رأسها حركة التحرر الفلسطيني

ودعما لإرادة الشعب في أن يكون صانعا لتاريخه، ساعيا إلى الريادة، متطلعا إلى الإضافة الحضارية في تعامل مع البيئة بالرفق الذي يضمن للأجيال القادمة استمرارية الحياة الآمنة في مستقبل أفضل، وعلى أساس من السلم والتضامن الإنساني واستقلال القرار الوطني

## 1. المبادئ العامة

### 1.1.

تونس دولة حرّة، مستقلّة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها.

### 2.1.

1.2.1. علم الدولة أحمر، تتوسطه دائرة بيضاء، في وسطها هلال أحمر يحيط بنجم خماسي أحمر، ويضبط بقانون.

2.2.1. ونشيدها الرسمي هو " حماة الحمى " ويضبط بقانون.

3.2.1. وشعارها هو: حرية، كرامة، عدالة، نظام.

### 3.1.

الشعب هو مصدر السلطات يمارسها عبر ممثليه المنتخبين انتخابا حرا، وعبر الاستفتاء.

### 4.1.

الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، حامية للمقدسات، ضامنة لحياد دور العبادة عن الدعاية الحزبية.

### 5.1.

الإنسان كائن مكرم يحجر مطلقا الاعتداء على حرمة الجسدية والمعنوية.

### 6.1.

كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون.

### 7.1.

الدولة تضمن للمواطنين الحقوق الفردية والعامة، وتوفر لهم أسباب العيش الكريم، ويحجر عليها نزع الجنسية عنهم، وتسليمهم للجهات الأجنبية، وتغريبهم، ومنعهم من العودة إلى الوطن.

## .8.1

حرية الفكر والتعبير والإعلام والنشر، وحق الاجتماع والتظاهر حريات وحقوق مضمونة.

## .9.1

التنظيم الحزبي والنقابي والجمعياتي والمعارضة السياسية حقوق مضمونة.

## .10.1

على الدولة حماية حقوق المرأة، ورعاية كيان الأسرة، والحفاظ على تماسكها.

## .11.1

الدولة تضمن حقوق الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية.

## .12.1

الجيش الوطني مؤسسة جمهورية يضطلع بواجب الدفاع عن الوطن واستقلاله ووحدة ترابه، ويسهم في جهود الإغاثة والتنمية، ويدعم السلطات المدنية وفق ما يضبطه قانون الطوارئ.

## .13.1

على المواطنين الحفاظ على وحدة الوطن، والدفاع عن حرمة، والامتثال للقوانين، وأداء الضرائب.

## .14.1

الخدمة الوطنية وجوبية على المواطنين حسب الصيغ والشروط التي يضبطها القانون.

## .15.1

اللامركزية هي أساس التنظيم الإداري الجهوي والمحلي مع الحفاظ على الشكل الموحد للدولة.

## .16.1

الإدارة العمومية في خدمة المواطن والصالح العام تنظم وتعمل وفق مبدأ الحياد وقواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة.

.17.1

السلم القائم على العدل هو أساس العلاقة مع الدول والشعوب، واحترام المعاهدات الدولية واجب في ما لا يتعارض مع أحكام هذا الدستور.

## 2. الحقوق والحريات

.1.2

الحق في الحياة مقدّس لا يجوز المساس به إلا في حالات يضبطها القانون.

.2.2

تضمن الدولة حرمة الجسد وكرامة الذات البشرية، وتمنع كل أشكال التعذيب المادي والمعنوي.

لا تسقط جريمة التعذيب بالتقادم، ولا يعفى من المسؤولية كل من أمر به أو نفذه.

.3.2

تضمن الدولة حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وتجرم كل اعتداء على المقدسات الدينية.

.4.2

تضمن الدولة الحق في الحياة الخاصة وسرية المراسلات وحرمة المسكن وحماية المعطيات الشخصية واختيار مقر الإقامة وحرية التنقل داخل الوطن وتضمن الحق في مغادرته أو العودة إليه. ولا يمكن الحد من هذه الحريات إلا في حالات قصوى يضبطها القانون وبإذن قضائي.

.5.2

لا يمكن سحب الجنسية عن أي مواطن تونسي.

6.2.

يضمن القانون الحق في التقاضي على درجتين لدى قضاء عادل ومستقل ومحيد.

7.2.

العقوبة شخصية ولا تكون إلا بمقتضى نص قانوني سابق الوضع عدى حالة النص الأرفق.

8.2.

المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته في محاكمة عادلة وعلنية تكفل له فيها جميع ضمانات الدفاع في كل أطوار التتبع والمحاكمة.

9.2.

لا يمكن إيقاف شخص إلا في حالة التلبس أو بإذن قضائي ويعلم فوراً بحقوقه و بالتهمة المنسوبة إليه وله إمكانية الاستعانة بمحام وتحدد مدة الإيقاف بقانون.

10.2.

العقوبات السالبة للحرية ليست مدعاة لمعاملة السجين معاملة مهينة أو حرمانه من بقية حقوقه الأساسية. و تراعي الدولة عند تنفيذ العقوبة مصلحة الأسرة ووحدتها. و تسهر الدولة على ضمان التأهيل للسجين وإدماجه في المجتمع.

11.2.

تكوين الأحزاب، والنقابات والجمعيات حر.

12.2.

تلتزم الأحزاب والنقابات والجمعيات في أنظمتها الأساسية وفي أنشطتها بـ:

- أحكام الدستور ومبادئه الأساسية.

- سيادة الدولة ووحدة الوطن ومبادئ الديمقراطية.

- الشفافية المالية ونبذ العنف.

.13.2

حق الاجتماع والتظاهر السلمي مضمون.

.14.2

العمل حق لكل مواطن وتبذل الدولة كل المجهودات لضمانه في ظروف لائقة وعادلة.

.15.2

الحق النقابي مضمون بما في ذلك حق الاضراب ما لم يعرض حياة الناس وصحتهم أو أمنهم للخطر.

.16.2

لكل شخص الحق في النفاذ إلى المعلومة في حدود عدم المساس بالأمن الوطني وبال حقوق المضمنة في هذا الدستور.

.17.2

تضمن الدولة للجميع الحق في التعليم المجاني في كامل مراحلته. التعليم إجباري إلى سنّ ستة عشر سنة على الأقل.

.18.2

الحرية الأكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة.

على الدولة توفير الإمكانيات اللازمة لتطوير العمل الأكاديمي والبحث العلمي.

.19.2

الصحة حق أساسي لكل إنسان.

- تكفل الدولة الوقاية والرعاية الصحية والتغطية الاجتماعية لكل المواطنين دون تمييز بين الجهات.

- تضمن الدولة العلاج المجاني لذوي الدخل المحدود.

.20.2



لكل شخص الحق في بيئة سليمة ومتوازنة وفي تنمية مستدامة.

- حماية البيئة والاستغلال الرشيد للثروات الطبيعية واجب على الدولة والمؤسسات والأشخاص.

## 21.2.

تضمن الدولة حقوق الأسرة بوصفها خلية طبيعية وأساسية للمجتمع.

- تعمل الدولة على رعاية الأسرة واستقرارها وتمكينها من القيام بدورها في كنف المساواة بين الزوجين.

- تسعى الدولة إلى تيسير الظروف الملائمة للزواج وضمن المسكن اللائق لكل أسرة وتوفير حد أدنى من الدخل يكفل كرامة أفرادها.

## 22.2.

المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون دون تمييز بأي شكل من الأشكال.

## 23.2.

تسهر الدولة على ضمان حياد الإدارة والمؤسسات والمنشآت العمومية ودور العبادة ولا يجوز استغلال أي من هذه المؤسسات لأية دعاية أو توظيف حزبي أو سياسي.

## 24.2.

الدفاع عن الوطن والذود عن حرمة واستقلاله ووحدته وسيادته وسلامة ترابه واجب على كل مواطن.

- الخدمة الوطنية وجوبية على المواطنين حسب الصيغ والأشكال التي يحددها القانون.

## 25.2.

أداء الضريبة والتكاليف العامة واجب على كل شخص وتضبط حسب نظام ضريبي عادل ومنصف.

- تضع الدولة الآليات الكفيلة لفرض استخلاص المال العمومي وحسن استعماله ومكافحة الفساد والتهرب الجبائي.

## 26.2.

- حرية الرأي والتعبير والإعلام والإبداع مضمونة.
- لا يجوز الحد من حرية الإعلام والنشر إلا بموجب قانون يحمي حقوق الغير وسمعتهم وأمنهم وصحتهم .
- لا يمكن بأي شكل من الأشكال ممارسة رقابة سابقة على هذه الحريات.
- على الدولة تشجيع الإبداع الفني والأدبي بما يخدم الثقافة الوطنية وانفتاحها على الثقافة الكونية.
- الملكية الفكرية والأدبية مضمونة.

## 27.2.

- كل أشكال التطبيع مع الصهيونية والكيان الصهيوني جريمة يعاقب عليها بقانون.

## 28.2.

- تضمن الدولة حماية حقوق المرأة ودعم مكاسبها باعتبارها شريكا حقيقيا مع الرجل في بناء الوطن ويتكامل دورهما داخل الأسرة.
- تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في تحمل مختلف المسؤوليات .
- تضمن الدولة القضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة.

## 29.2.

الحق في الملكية مضمون ويمارس في حدود القانون .

## 30.2.

تحمي الدولة ذوي الإعاقة من أي شكل من أشكال التمييز.

- لكل مواطن ذي إعاقة الحق في الانتفاع حسب طبيعة إعاقته بكل التدابير التي تضمن له الاندماج الكامل في المجتمع وعلى الدولة اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحقيق المساواة بين ذوي الإعاقة وسائر المواطنين.

### 31.2.

حق الطفل على أبويه ضمان الكرامة والرعاية والتربية والتعليم والصحة. على الدولة توفير الحماية القانونية والاجتماعية والمادية والمعنوية لجميع الأطفال .

### 32.2.

تضمن الدولة الحق الثقافي لكل مواطن .

- على الدولة تشجيع الإبداع الثقافي إنتاجا واستهلاكا بما يدعم الهوية الثقافية في تنوعها وتجديدها ويكرس قيم التسامح ونبذ العنف والانفتاح على مختلف الثقافات والحوار بين الحضارات.

- تحمي الدولة الموروث الثقافي وتضمن حق الأجيال القادمة فيه.

### 33.2.

تسعى الدولة إلى توفير الإمكانيات اللازمة لممارسة الأنشطة الرياضية والبدنية وتوفير وسائل للترفيه والسياحة.

### 3. السلطة التشريعية

المسائل المتفق حولها	الرأي الأول	الرأي الثاني	آراء أخرى
<b>الفصل 20:</b> يمارس الشعب السلطة التشريعية بواسطة ممثليه بمجلس الشعب أو عن طريق الاستفتاء.			
<b>الفصل 21:</b> ينتخب أعضاء مجلس الشعب انتخابا عاما، حرا، مباشرا وسريا حسب الشروط التي يحددها القانون الانتخابي.			
<b>الفصل 22 :</b> يعد ناخبا كل مواطن تونسي الجنسية بلغ من العمر ثمانية عشرة سنة كاملة وتتوفر فيه الشروط التي يحددها القانون الانتخابي.			
<b>الفصل 23 :</b> الترشح لعضوية مجلس الشعب حق لكل ناخب ولد لأب تونسي أو لأم تونسية بلغ من العمر على الأقل ثلاثا وعشرين سنة كاملة يوم تقديم ترشحه ولا تنطبق عليه أي صورة من صور الحرمان.			

			<p><b>الفصل 24 :</b></p> <p>يجري انتخاب مجلس الشعب لمدة خمس سنوات خلال السنتين يوما الأخيرة من المدة النيابية.</p> <p>وإذا تعذر إجراء الانتخابات بسبب حالة حرب أو خطر داهم فإن مدة المجلس تمدد بقانون.</p>
			<p><b>الفصل 25 :</b></p> <p>مقر مجلس الشعب تونس العاصمة وضواحيها وله في الظروف الاستثنائية أن يعقد جلساته بأي مكان آخر من تراب الجمهورية.</p>
	<b>الفصل 26 :</b>	<b>الفصل 26 :</b>	<p><b>الفصل 26 .:</b></p> <p>يؤدي كل عضو بمجلس الشعب قبل مباشرة مهامه اليمين التالية:</p> <p>" أقسم بالله العظيم أن أعمل بإخلاص في خدمة الوطن وأن ألتزم بأحكام الدستور وبالولاء التام لتونس "</p>
			<p><b>الفصل 27:</b></p> <p>يعتبر كل نائب بمجلس الشعب نائبا عن الشعب بأكمله.</p> <p>وتضع الدولة على ذمة كل نائب الموارد البشرية والمادية اللازمة لحسن أدائه لمهامه.</p>

		<p><b>الفصل 28:</b></p> <p>يتمتع مجلس الشعب بالاستقلالية الادارية والمالية في إطار ميزانية الدولة.</p> <p>ويضبط نظامه الداخلي ويصادق عليه بالأغلبية المطلقة لأعضاءه.</p>
		<p><b>الفصل 29:</b></p> <p>لا يمكن إجراء أي تتبع قضائي مدني أو جزائي ضد عضو بمجلس الشعب أو إيقافه أو محاكمته لأجل آراء أو اقتراحات يبديها أو أعمال يقوم بها بمناسبة أدائه لمهامه النيابية.</p>
		<p><b>الفصل 30:</b></p> <p>لا يمكن تتبع أو إيقاف عضو مجلس الشعب طيلة نيابته في تهمة جنائية أو جناحية ما لم ترفع عنه الحصانة.</p> <p>أما في حالة التلبس بالجريمة فإنه يمكن إيقافه ويعلم المجلس حالا على أن ينتهي الايقاف إذا طلب المجلس ذلك وخلال عطلة المجلس يقوم مكتبه مقامه.</p>

تقدم مشاريع القوانين الأساسية والعادية من قبل عشرة نواب على الأقل أو من قبل الحكومة وتختص الحكومة بتقديم مشاريع قوانين المصادقة على المعاهدات وكذلك قانون المالية الذي يصادق عليه المجلس خلال أجل لا يتجاوز 31 ديسمبر من كل سنة. وعند تجاوز هذا الأجل دون حصول المصادقة يتولى رئيس الحكومة إدخال أحكام قانون المالية حيز التنفيذ بأقساط ذات ثلاثة أشهر قابلة للتجديد.

ويعود لمكتب المجلس تحديد أولوية النظر في مشاريع القوانين.

يمارس النواب سلطتهم الكاملة في تعديل مشاريع القوانين دون المساس بالتوازنات المالية للدولة التي وقع ضبطها في قانون المالية.

يمكن لعشر الناخبين المسجلين على القوائم الانتخابية عرض مشروع قانون متكون من فصول على مجلس الشعب.

ويمكن لسدس الناخبين المسجلين على القوائم الانتخابية تقديم مشروع قانون متكون من فصول والمطالبة بعرضه على الاستفتاء.

يقدم المشروع الى رئيس مجلس

لرئيس الجمهورية ولأعضاء مجلس الشعب لا يقل عددهم عن الـ 5% حق المبادرة بمشاريع القوانين على المجلس

ولمشاريع رئيس الجمهورية أولوية النظر.

وتنطبق هذه القواعد على التعديلات المدخلة على مشاريع القوانين.

الشعب الذي يتولى عرضه على المحكمة الدستورية.

إذا أقرت المحكمة دستورية المشروع، يتولى رئيس مجلس الشعب، حسب الحالة ، عرضه على مجلس الشعب أو إحالته لرئيس الجمهورية للدعوة إلى إجراء الاستفتاء.

لا يمكن لمجلس الشعب إدخال أي تعديل على مشروع القانون ويقع التصويت عليه حسب الأغلبية التي يستوجبها موضوعه ويحضى مشروع القانون بأولوية نظر مطلقة على بقية المشاريع المقدمة من قبل الحكومة أو أعضاء مجلس الشعب.

إذا أقرت المحكمة الدستورية عدم دستورية المشروع، يتولى رئيس مجلس الشعب إرجاع المشروع إلى الجهة العارضة. ولا يمكن إعادة عرض صيغة معدلة للمشروع إلا بعد إعادة استيفاء التوقيعات الضرورية.

لا تعرض القوانين العادية على مداولة الجلسة العامة لمجلس الشعب إلا بعد مرور خمسة عشر يوما من تكفل اللجنة البرلمانية المختصة بدراستها.

ويمدد هذا الأجل إلى عشرين يوما بالنسبة للقوانين الأساسية.



	<p><b>الفصل 32:</b></p> <p>لمجلس الشعب أن يفوض لمدة محددة ولغرض معين إلى <b>رئيس الجمهورية إتخاذ مراسيم</b> تدخل في مجال القانون <b>باستثناء الباب الأول من الدستور</b>، يعرضها على مصادقة المجلس عند انقضاء المدة المذكورة.</p> <p>ويحق لعشر أعضاء المجلس أن يرفعوا الأمر إلى المحكمة الدستورية إذا تبين أن المدة أو الغرض ينالان من مبدأ الفصل بين السلط.</p>	<p><b>الفصل 32:</b></p> <p>لمجلس الشعب أن يفوض لمدة محددة ولغرض معين إلى <b>رئيس الحكومة إتخاذ مراسيم</b> تدخل في مجال القانون، يعرضها على مصادقة المجلس عند انقضاء المدة المذكورة.</p> <p>ويحق لعشر أعضاء المجلس أن يرفعوا الأمر إلى المحكمة الدستورية إذا تبين أن المدة أو الغرض ينالان من مبدأ الفصل بين السلط.</p>	<p><b>الفصل 32:</b></p>
			<p><b>الفصل 33:</b></p> <p>يصادق مجلس الشعب على القوانين الأساسية بالأغلبية المطلقة لأعضائه وعلى القوانين العادية بأغلبية الأعضاء الحاضرين على أن لا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس.</p> <p>ولا يعرض مشروع القانون الأساسي على مداولة مجلس الشعب إلا بعد مضي خمسة عشر يوماً من إحالته على اللجنة البرلمانية المختصة.</p>

	<p><b>الفصل 34:</b></p> <p>يصادق مجلس الشعب على مشاريع قوانين الميزانية طبق الشروط المنصوص عليها بالقانون الأساسي للميزانية.</p> <p>ويجب أن تتم المصادقة على الميزانية في أجل أقصاه 31 ديسمبر ، وإذا فات ذلك الأجل ولم يتخذ المجلس قراره، يمكن تنفيذ مشاريع قوانين الميزانية بأقساط ذات ثلاثة أشهر قابلة للتجديد وذلك بمقتضى قرار جمهوري.</p>	<p><b>الفصل 34 :</b></p> <p>يصادق مجلس الشعب على مشاريع قوانين الميزانية طبق الشروط المنصوص عليها بالقانون الأساسي للميزانية.</p> <p>ويجب أن تتم المصادقة على الميزانية في أجل أقصاه 31 ديسمبر ، وإذا فات ذلك الأجل ولم يتخذ المجلس قراره، يمكن تنفيذ مشاريع قوانين الميزانية بأقساط ذات ثلاثة أشهر قابلة للتجديد وذلك بمقتضى أمر.</p>	<p><b>الفصل 34:</b></p>
			<p><b>الفصل 35:</b></p> <p>يعقد مجلس الشعب في كل سنة دورة عادية تبتدئ خلال شهر أكتوبر وتنتهي خلال شهر جويلية على أن تكون بداية الدورة الأولى من المدة النيابية لمجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما الموالية للإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات.</p> <p>وفي صورة تزامن بداية الدورة الأولى من المدة النيابية لمجلس الشعب مع عطلة تفتح دورة لمدة خمسة عشر يوما.</p> <p>ويجتمع مجلس الشعب أثناء عطلته في دورة استثنائية بطلب من رئيس الجمهورية أو من رئيس الحكومة أو بطلب من ثلث أعضاء</p>

			للنظر في جدول أعمال محدد.
			<p><b>الفصل 36:</b></p> <p>التصويت في المجلس شخصي ولا يمكن تفويضه</p> <p>ينتخب مجلس الشعب من بين أعضائه رئيسا له و لجانا قارة تعمل دون انقطاع حتى أثناء عطلته.</p> <p>يمكن للمجلس أن يحدث لجانا خاصة للتحقيق مستقلة عن كافة السلط التي عليها مساعدتها على أداء مهامها.</p>
	<p><b>الفصل 37:</b></p> <p>لرئيس الجمهورية أن يتخذ خلال عطلة المجلس مراسيم يقع عرضها على مصادقة المجلس في الدورة العادية الموالية.</p> <p>كما يمكن له اتخاذ مراسيم في حالة حل المجلس أو استحالته انعقاده.</p>	<p><b>الفصل 37:</b></p> <p>في حالة حل المجلس أو استحالته انعقاده، يمكن لرئيس الحكومة اتخاذ مراسيم يقع عرضها على مصادقة المجلس في الدورة العادية الموالية.</p>	<p><b>الفصل 37:</b></p>

			<p><b>الفصل 38:</b> يصادق رئيس الجمهورية على المعاهدات وله أن يأذن بنشرها.</p> <p>ولا تجوز المصادقة على المعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات الخاصة بالتنظيم الدولي وتلك المتعلقة بالتعهدات المالية للدولة والمعاهدات المتضمنة لأحكام ذات صبغة تشريعية أو المتعلقة بحالة الأشخاص إلا بعد الموافقة عليها من قبل مجلس الشعب.</p> <p>لا تعد المعاهدات نافذة المفعول إلا بعد المصادقة عليها.</p> <p>والمعاهدات المصادق عليها من قبل رئيس الجمهورية والموافق عليها من قبل مجلس الشعب أقوى نفوذا من القوانين.</p> <p>وتراقب المحكمة الدستورية مطابقة المعاهدات للدستور ومطابقة القوانين للمعاهدات.</p>
			<p><b>الفصل 39:</b> يعلم رئيس مجلس الشعب رئيس الجمهورية بمصادقة المجلس على مشروع قانون ويحليه عليه للختم، ويكون الاعلام مرفقا بالنص المصادق عليه وكافة أوراق الملف.</p>

		<p><b>الفصل 40:</b> يصوت مجلس الشعب بأغلبية أعضائه الحاضرين على مشاريع القوانين العادية وعلى نظامه الداخلي، على أن لا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس. وبأغلبية أعضائه على مشاريع القوانين الأساسية.</p> <p>تتخذ شكل قوانين أساسية النصوص المتعلقة بـ:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>- المصادقة على المعاهدات باستثناء ما كان موكولا لرئيس الجمهورية أو للحكومة.</li><li>- تنظيم العدالة والقضاء</li><li>- تنظيم الاعلام والصحافة والنشر</li><li>- تنظيم الأحزاب والجمعيات والمنظمات والهيئات المهنية وتمويلها.</li><li>- تنظيم الجيش الوطني باستثناء الأنظمة الأساسية الخاصة التي تصدر بقرار جمهوري.</li><li>- تنظيم قوات الأمن الداخلي باستثناء الأنظمة الأساسية الخاصة التي تصدر بأمر.</li><li>- النظام الانتخابي.</li><li>- الحريات وحقوق الانسان وحق الشغل والحق النقابي.</li><li>- الأحوال الشخصية.</li></ul>
--	--	--

			<p>- الواجبات الأساسية للمواطنة</p> <p>- الحكم المحلي</p> <p>وتتخذ شكل قوانين عادية النصوص المتعلقة</p> <p>بـ :</p> <p>- تطبيق الدستور</p> <p>- إحداث أصناف المؤسسات والمنشآت العمومية</p> <p>- الجنسية والالتزامات</p> <p>- الاجراءات أمام مختلف أصناف المحاكم</p> <p>- ضبط الجنايات والجرح والعقوبات المنطبقة عليها وكذلك المخالفات الجزائية إذا كانت مستوجبة لعقوبة سالبة للحرية.</p> <p>- العفو التشريعي</p> <p>- ضبط قاعدة الأداء ونسبه وإجراءات استخلاصه ما لم يعط تفويض في ذلك إلى رئيس الحكومة بمقتضى قوانين المالية أو القوانين ذات الصبغة الجبائية.</p> <p>- نظام إصدار العملة</p> <p>- القروض والتعهدات المالية للدولة.</p> <p>- الضمانات الأساسية الممنوحة للموظفين</p>
--	--	--	---

			<p>المدنيين والعسكريين</p> <p>- تنظيم المصادقة على المعاهدات الدولية.</p> <p>ويضبط القانون المبادئ الأساسية:</p> <p>* لنظام الملكية والحقوق العينية.</p> <p>* للتعليم والبحث العلمي والثقافة.</p> <p>* للصحة العمومية والبيئة والتهيئة الترابية والعمرانية والطاقة.</p> <p>* لقانون الشغل والضمان الاجتماعي.</p>
<p><b>الفصل 41:</b></p> <p>ترجع إلى السلطة الترتيبية العامة المواد التي لا تدخل في مجال القانون. ويمكن تنقيح النصوص المتعلقة بهذه المواد بأمر بناء على رأي المحكمة الدستورية.</p> <p><b>ولرئيس الحكومة</b> أن يدفع بعدم قبول أي مشروع قانون أو أي تعديل يتضمن تدخلا في مجال السلطة الترتيبية العامة.</p> <p>ويعرض <b>رئيس الجمهورية</b> المسألة على المحكمة الدستورية لتبت فيها في أجل أقصاه عشرة أيام إبتداء من تاريخ بلوغها إليها.</p>			<p><b>الفصل 41:</b></p>

			<p><b>الفصل 42:</b> يرخّص القانون في موارد الدولة وتكاليفها حسب الشروط المنصوص عليها بالقانون الأساسي للميزانية.</p>
--	--	--	--

مشروع مسودة الدستور



## 4. السلطة التنفيذية

### القسم الأول

### رئيس الجمهورية

المسائل المتفق عليها	الرأي الأول	الرأي الثاني	آراء أخرى
الفصل 45:	الفصل 45: يقع إنتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشعب في دورة واحدة. وإن تعذر ففي دورة أخرى بأغلبية الأعضاء بين المرشحين الحاصلين على المرتبتين الأولى والثانية. مع إعتبار الانسحابات عند الاقتضاء. يقع إنتخاب رئيس الجمهورية في ظرف خمسة عشر يوما من إفتتاح المدة النيابية. ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات ولا يمكنه أن يجدد ترشحه إلا مرة واحدة.	الفصل 45: ينتخب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب ولمدة خمس أعوام قابلة للتجديد مرة واحدة خلال الستين يوما الأخيرة من المدة الرئاسية، إنتخابا عاما، حرا، مباشرا، سريرا وبالأغلبية المطلقة للأصوات المصرح بها، وفي صورة عدم حصولها في الدورة الأولى تنظم دورة ثانية يوم الأحد الثاني الموالي ليوم الاقتراع، ولا يمكن أن يتقدم للدورة الثانية إلا المترشحان المحرزان على أكثر عدد من الأصوات في الدورة الأولى وذلك طبق الشروط المنصوص عليها بالقانون الانتخابي. وإذا تعذر إجراء الانتخاب في ميعاده بسبب حالة حرب أو خطر داهم، فإن المدة الرئاسية تمدد بقانون يصادق عليه مجلس الشعب وذلك إلى أن يتسنى إجراء الانتخاب، وتحديد المدة الرئاسية بدورتين لا يقبل أي	المدة الرئاسية سبعة سنوات

	تعديل دستوري.		
<p><b>الفصل 46:</b> الترشح لمنصب رئيس الجمهورية حق لكل تونسي .</p> <p><b>رأي رابع في إطار الفصل 46:</b></p> <p>الترشح لمنصب رئيس الجمهورية حق لكل مواطن حامل للجنسية التونسية دون سواها.</p> <p><b>رأي خامس:</b></p> <p>الترشح لمنصب رئيس الجمهورية حق لكل تونسي مسلم مولود لأب ولأم وجد لأب ولأم تونسيين بدون إنقطاع.</p>	<p><b>الفصل 46 :</b> الترشح لمنصب رئيس الجمهورية حق لكل تونسي وتونسية بالولادة ودينه الاسلام.</p> <p>كما يجب أن يكون المترشح يوم تقديم ترشحه بالغاً من العمر أربعين سنة على الأقل وخمسة وسبعين سنة على الأكثر ومتمتعاً بجميع حقوقه المدنية والسياسية.</p> <p>ويقع تقديم المترشح من قبل عدد من أعضاء مجلس الشعب ورؤساء المجالس البلدية المنتخبة حسب الطريقة والشروط التي يحددها القانون الانتخابي.</p> <p>ويسجل الترشح بدفتر خاص لدى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.</p>	<p><b>الفصل 46 :</b> يشترط في المترشحة أو المترشح لرئاسة الجمهورية أن يكون ناخباً، غير حامل لجنسية أخرى، مسلماً مولوداً لأب ولأم تونسيين وبالغا من العمر أربعين سنة على الأقل.</p> <p>كما يشترط حصوله على تزكية عشرة أعضاء على الأقل من مجلس الشعب، ولا يجوز لأي نائب تزكية أكثر من مترشح.</p>	<p><b>الفصل 46:</b></p>
			<p><b>الفصل 47:</b></p> <p>رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة يمثل وحدتها ويضمن استقلالها وإستمراريتها ويسهر على إحترام الدستور والمعاهدات وحقوق الانسان.</p>

			<p>ينتمتع رئيس الجمهورية أثناء ممارسة مهامه بحصانة قضائية، كما ينتفع بهذه الحصانة القضائية بعد إنتهاء مباشرته لمهامه بالنسبة إلى الأفعال التي قام بها بمناسبة أدائه لمهامه.</p> <p>ولا يجوز لرئيس الجمهورية الجمع بين وظيفته وأي مسؤولية قيادية حزبية.</p>
			<p><b>الفصل 48:</b> يؤدي رئيس الجمهورية المنتخب أمام مجلس الشعب اليمين التالية:</p> <p>"أقسم بالله العظيم أن أحافظ على إستقلال الوطن وسلامة ترابه وأن أحترم دستور البلاد وتشريعها وأن أرعى مصالحها رعاية كاملة".</p>
			<p><b>الفصل 49:</b></p> <p>المقر الرسمي لرئاسة الجمهورية تونس العاصمة وضواحيها إلا أنه يمكن في الظروف الاستثنائية أن ينتقل مؤقتا إلى أي مكان آخر من تراب الجمهورية.</p>
			<p><b>الفصل 50:</b></p> <p>يتولى رئيس الجمهورية المهام التالية:</p> <p>يختم القوانين، بما في ذلك قوانين المصادقة على المعاهدات، ويأذن بنشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.</p>
			<p><b>الفصل 50:</b></p> <p>يختص رئيس الجمهورية:</p> <p>- بتمثيل الدولة</p> <p>- تعيين مفتي الديار التونسية</p>

<p>- القيادة العليا للقوات المسلحة و قوات الأمن الداخلي</p> <p>- اعلان الحرب و ابرام السلم بعد موافقة مجلس الشعب بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه وارسال قوات إلى الخارج بموافقة رئيسي مجلس الشعب والحكومة على أن ينعقد المجلس للبت في الأمر خلال أجل لا يتجاوز ستين يوما .</p> <p>- اعلان حالة الطوارئ</p> <p>- توجيه السياسة الدفاعية والأمنية للدولة ويرئس المجلس الأعلى للأمن والدفاع.</p> <p>- إجراء التعيينات والاعفاءات في الوظائف العسكرية والأمنية العليا والمؤسسات العمومية الراجعة بالنظر إلى وزارة الدفاع بعد أخذ رأي اللجنة البرلمانية المختصة</p> <p>وتضبط الوظائف السامية بقانون .</p> <p>- تعيين رئيس جهاز المخابرات العامة بعد أخذ رأي مطابق لأغلبية أعضاء اللجنة البرلمانية المختصة.</p> <p>- إجراء التعيينات والاعفاءات في الوظائف العليا برئاسة الجمهورية والمؤسسات التابعة لها.</p> <p>- حل مجلس الشعب في الصور التي ينص عليها الدستور.</p> <p>- اسناد الأوسمة</p>	<p>يعرض وجوبا على الاستفتاء مشاريع قوانين المصادقة على المعاهدات الدولية التي تستوجب تعديل الدستور للمصادقة عليها.</p> <p>يرأس المجلس الأعلى للأمن والدفاع وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة .</p> <p>يعين في الوظائف العسكرية العليا بإقتراح من رئيس الحكومة.</p> <p>يعين في الوظائف الملحقة برئاسة الجمهورية.</p> <p>بشهر الحرب ويرم السلم بعد موافقة مجلس الشعب بأغلبية الثلثين يمارس العفو الخاص .</p> <p>يسمى رئيس الحكومة وأعضاءها في مناصبهم بعد حصولهم على الثقة من قبل مجلس الشعب.</p> <p>يعتمد بإقتراح من الحكومة الممثلين الدبلوماسيين بالخارج ويقبل اعتماد ممثلي الدول الأجنبية لديه.</p>	
---	--	--

	<p><b>الفصل 51:</b></p> <p>يتولى رئيس الجمهورية رسم السياسة الخارجية للدولة ويعتمد السفراء بالخارج بعد أخذ رأي مطابق لأغلبية أعضاء اللجنة البرلمانية المختصة ويعين الموظفين السامين بوزارة الخارجية والمؤسسات التابعة لها والبعثات الدبلوماسية والقنصلية لدى الدول والمنظمات الإقليمية والدولية بإقتراح من وزير الخارجية كما يقبل إعتقاد ممثلي الدول الاجنبية والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية لدى</p>	<p><b>الفصل 51:</b></p> <p>يتولى رئيس الجمهورية المهام التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تمثيل الدولة</li> <li>- القيادة العليا للقوات المسلحة</li> <li>- يعين في الوظائف الملحقة برئاسة الجمهورية</li> <li>- يعتمد بإقتراح من الحكومة الممثلين الدبلوماسيين بالخارج ويقبل إعتقاد ممثلي الدول الأجنبية لديه.</li> </ul>	<p><b>الفصل 51:</b></p>
	<p><b>الفصل 52 :</b></p> <p>لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن وأمن البلاد وإستقلالها بحيث يتعذر السير العادي لدواليب الدولة أن يتخذ الاجراءات التي تحتمها تلك الظروف وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة والمحكمة الدستورية ورئيس مجلس الشعب ويوجه في ذلك بيانا إلى الشعب.</p> <p>ويجب أن تهدف هذه الاجراءات إلى تأمين عودة السير العادي للسلطات العمومية الدستورية في أقرب الآجال وتستشار المحكمة الدستورية في شأن هذه الاجراءات ويعتبر مجلس الشعب في حالة إنعقاد دائمة طيلة هذه الفترة وبعد مرور ثلاثين يوما على سريان هذه الاجراءات يحق لرئيس مجلس الشعب أو ثلاثين من أعضاءه اللجوء إلى المحكمة الدستورية قصد</p>	<p><b>الفصل 52 :</b></p>	<p><b>الفصل 52:</b></p>

	<p>التثبت من أن الظروف الواردة بالفقرة 1 من هذا الفصل لا تزال قائمة وتصدر المحكمة قرارها علانية خلال أجل أقصاه خمسة عشر يوما وتتعهد المحكمة الدستورية من تلقاء نفسها للتثبت من استمرار تلك الظروف بعد مضي ستين يوما على تاريخ اتخاذها وفي كل وقت بعد ذلك الأجل</p> <p>وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة.</p> <p>وتزول هذه التدابير بزوال أسبابها ويوجه رئيس الجمهورية بيانا في ذلك إلى مجلس الشعب.</p>		
			<p><b>الفصل 53:</b></p> <p>لرئيس الجمهورية مباشرة أو بطلب من الحكومة أن يعرض على الاستفتاء الشعبي مشاريع القوانين ذات الصلة بالحقوق والحريات أو بالسلط العمومية أو مشاريع القوانين المتعلقة بترخيص المصادقة على الاتفاقيات الدولية على أن لا تتعارض مع الدستور بناء على رأي المحكمة الدستورية.</p> <p>وإذا أفضى الاستفتاء إلى المصادقة على المشروع فإن رئيس الجمهورية يختمه وينشره في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان عن نتائجه.</p>

			<p>ويعرض رئيس الجمهورية وجوبا على الاستفتاء الشعبي المعاهدات التي قد يترتب عنها تحويل للدستور بعد أن يوافق عليها مجلس الشعب حسب الصيغ والشروط المنصوص عليها بالدستور.</p> <p>ويضبط القانون الانتخابي صيغ إجراء الاستفتاء والاعلان عن نتائجه.</p>
	<p><b>الفصل 54:</b></p> <p>يصادق رئيس الجمهورية على المعاهدات الدولية والمعاهدات المصادق عليها أقوى نفوذا من القوانين</p> <p>لرئيس الجمهورية حق العفو الخاص</p>	<p><b>الفصل 54:</b></p> <p>يصادق رئيس الحكومة على المعاهدات الدولية والمعاهدات المصادق عليها أقوى نفوذا من القوانين.</p> <p>لرئيس الجمهورية حق العفو الخاص</p>	<p><b>الفصل 54:</b></p>
			<p><b>الفصل 55:</b></p> <p>لرئيس الجمهورية أن يخاطب مجلس الشعب ومجلس الوزراء مباشرة أو ببيان يوجهه إليهما.</p>
	<p><b>الفصل 56:</b></p> <p>يرأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء في المساءل الراجعة له بالنظر.</p>		<p><b>الفصل 56:</b></p>

	<p><b>الفصل 57:</b></p> <p>يختم رئيس الجمهورية القوانين بما في ذلك المعاهدات ويصدر المراسيم ويسهر على نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما ابتداء من بلوغها إليه من طرف رئيس مجلس الشعب.</p> <p>ولرئيس الجمهورية الحق أثناء أجل الختم في رد مشروع القانون إلى المجلس لقراءة ثانية وإذا تمت المصادقة بالأغلبية المطلقة لأعضائه القوانين العادية و بأغلبية ثلثي أعضائه بالنسبة للقوانين الأساسية فإنه يقع إصداره ونشره في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ بلوغه إلى رئيس الجمهورية.</p> <p>وفي حالة تعهد المحكمة الدستورية بالقانون، يتم نشره في صورة ملاء منته ومطابقته للدستور أو إعادته لمجلس الشعب لقراءة ثانية.</p>	<p><b>الفصل 57 :</b></p> <p>يختم رئيس الجمهورية القوانين في أجل لا يقل عن سبعة أيام ولا يزيد عن خمسة عشر يوما ابتداء من بلوغها إليه من طرف رئيس مجلس الشعب وله بمجرد وصول نص القانون إليه أن يرجعه إلى المجلس لتلاوة ثانية.</p> <p>إذا صادق مجلس الشعب وفقا لصيغة المصادقة الأولى يختم القانون رئيس مجلس الشعب.</p>	<p><b>الفصل 57:</b></p>
			<p><b>الفصل 58:</b></p> <p>تقع مداولة مشاريع القوانين بمجلس الوزراء ويتم إعادة إمضاء الأوامر ذات الصيغة الترتيبية من طرف الوزير المعني بالأمر.</p>



<p><b>الفصل 59:</b></p>	<p><b>الفصل 59:</b></p> <p>يسند رئيس الجمهورية بإقتراح من رئيس الحكومة الوظائف العليا المدنية بعد إبداء الرأي من اللجان البرلمانية المختصة. وعند عدم إبداء الرأي في أجل لا يتجاوز 20 يوما من تاريخ وصول الملف إلى المجلس يعتبر ذلك قبولا ضمينا.</p>	<p><b>الفصل 59:</b></p> <p>يسند رئيس الحكومة الوظائف العليا المدنية.</p>	<p><b>الفصل 59:</b></p>
	<p><b>الفصل 60:</b></p> <p>لرئيس الجمهورية إذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفوض سلطاته إلى رئيس الحكومة</p> <p>ويعلم رئيس الجمهورية رئيس مجلس الشعب بتفويضه المؤقت لسلطاته.</p>	<p><b>الفصل 60:</b></p> <p>إذا تعذر على رئيس الجمهورية ممارسة مهامه بصفة وقتية يفوض سلطاته إلى رئيس الحكومة .</p>	<p><b>الفصل 60:</b></p>
	<p><b>الفصل 61:</b></p> <p>عند شغور منصب رئيس الجمهورية لوفاة أو لاستقالة أو لعجز تام تجتمع المحكمة الدستورية فورا، وتقر الشغور النهائي بالأغلبية المطلقة لأعضائها، وتبلغ تصريحها في ذلك إلى رئيس مجلس الشعب الذي يتولى فورا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة لأجل أدناه خمسة وأربعون يوما وأقصاه تسعون يوما.</p>	<p><b>الفصل 61:</b></p> <p>عند الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية، لأي سبب كان، تصدر المحكمة الدستورية قرارا في ذلك تنتقل بموجبه سلطات رئيس الجمهورية إلى رئيس الحكومة.</p> <p>خلال مدة الشغور النهائي أو المؤقت لا يمكن حل المجلس أو توجيه لائحة لوم ضد الحكومة.</p>	<p><b>الفصل 61:</b></p>

			<p><b>الفصل 62:</b></p> <p>في حالة الشغور النهائي يؤدي القائم بمهام رئيس الجمهورية اليمين الدستورية أمام مجلس الشعب، وعند الاقتضاء أمام مكتب المجلس.</p>
	<p><b>الفصل 62 مكرر:</b></p> <p>ولا يجوز للقائم بمهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة الترشح لرئاسة الجمهورية ولو في صورة تقديم إستقالته</p>	<p><b>الفصل 62 مكرر:</b></p>	<p><b>الفصل 62 مكرر:</b></p>
<p><b>الفصل 63 :</b></p> <p>وله أن يحل مجلس الشعب ويدعو لانتخابات تشريعية سابقة لأوانها وفقا للفصل أ من الدستور</p>	<p><b>الفصل 63:</b></p> <p>يمارس القائم بمهام رئيس الجمهورية خلال الشغور المؤقت أو النهائي المهام الرئاسية ولا يحق له تنقيح الدستور أو اللجوء إلى الاستفتاء أو إنهاء مهام الحكومة أو حل مجلس الشعب أو إتخاذ التدابير الاستثنائية المنصوص عليها بالفصل أ من الدستور.</p> <p>وخلال المدة الرئاسية الوقتية يتم إنتخاب رئيس جمهورية جديد مباشرة من الشعب لمدة خمس سنوات.</p>	<p><b>الفصل 63:</b></p> <p>ينتخب رئيس جديد للجمهورية في غضون 20 يوما من إقرار المحكمة الدستورية للشغور النهائي.</p>	<p><b>الفصل 63:</b></p>

**الفصل 64:**

**الفصل 64:**

**الفصل 64 :**

يمكن طلب إعفاء رئيس الجمهورية من مهامه تبعا لطلب معلل مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب. ولا يتم الاعفاء إلا بمصادقة أغلبية الثلثين من أعضاء المجلس، وبعد صدور رأي المحكمة الدستورية في خرق الرئيس للدستور.

يمكن لمجلس الشعب بمبادرة من ثلث أعضاءه أن يتهم رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى ولا يصدر القرار إلا بموافقة ثلثي أعضاء المجلس وفي هذه الصورة تقع إحالته على المحكمة الدستورية لاصدار حكم في شأنه وتعد خيانة عظمى

- الانحراف الخطير بالسلطة والخرق المتعمد للدستور الذين ينجم عنهما تهديد لكيان الدولة أو للسير السليم للمؤسسات الدستورية .

الرشوة والفساد المالي وإيثار مصالح أطراف أجنبية على المصالح العليا للوطن.

ولا يمكن للمحكمة الدستورية أن تحكم في صورة إلدانة إلا بالعزل.

ويترتب عن الحكم بالعزل فقدانه لحق الترشح مرة أخرى.

## القسم الثاني : الحكومة

الفصل 65:	الفصل 65 :	الفصل 65 :	الفصل 65:
<p>ولا تعرض الاتفاقيات الدولية التقنية على مداولات مجلس الشعب للمصادقة عليها، وتنفذ بمجرد إمضاءها من قبل رئيس الحكومة أو من قبل الوزير المعني في صورة الاتفاقيات التقنية القطاعية.</p>	<p>يضبط رئيس الحكومة السياسة العامة للدولة ويسهر على تنفيذها باستثناء ما تم إسناده لرئيس الجمهورية ويمارس السلطة الترتيبية العامة ويتصرف في الإدارة ويصدر الأوامر الترتيبية والفردية التي يمضيها بعد مداولة مجلس الوزراء وإعلام رئيس الجمهورية ويبرم الاتفاقيات الدولية الفنية وتسهر الحكومة على تنفيذ القوانين ويمكن لرئيس الحكومة أن يفوض بعض صلاحياته للوزراء.</p> <p>ويختص رئيس الحكومة وحده علاوة على ما سبق بـ:</p> <p>(1) إحداث وتعديل وحذف الوزارات وكتابات الدولة الراجعة له بالنظر وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها بعد مداولة مجلس الوزراء وإعلام رئيس الجمهورية.</p> <p>(2) إحداث وتعديل وحذف المؤسسات والمنشآت العمومية والمصالح الإدارية وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها بعد مداولة مجلس الوزراء وإعلام رئيس الجمهورية.</p> <p>(3) تأشير القرارات الترتيبية التي يتخذها الوزراء.</p>	<p>- ترسم الحكومة السياسة العامة للبلاد</p> <p>- تسهر الحكومة على تنفيذ الأحكام القضائية بما في ذلك الأحكام الصادرة ضد الإدارة وتكون مسؤولة عن ذلك أمام مجلس الشعب</p> <p>- يسهر رئيس الحكومة على تنفيذ القوانين ويمارس السلطة الترتيبية العامة.</p> <p>يتصرف رئيس الحكومة في دواليب الإدارة وفي قوات الأمن الداخلي ويسير أعمال الحكومة ويرأس مجلس الوزراء</p> <p>- يختص رئيس الحكومة بإحداث وحذف وتعديل الوزارات وكتابات الدولة وضبط اختصاصاتها وصلوحياتها بعد مداولة مجلس الوزراء وإعلام رئيس الجمهورية.</p> <p>- يختص رئيس الحكومة بإحداث وحذف وتعديل المؤسسات والمنشآت العمومية والمصالح الإدارية وضبط اختصاصاتها وصلوحياتها بعد مداولة مجلس الوزراء وإعلام رئيس الجمهورية</p> <p>- يبرم رئيس الحكومة أو من ينوبه المعاهدات الدولية.</p> <p>- يتولى رئيس الحكومة تأشير القرارات الصادرة عن الوزراء.</p>	

تتكون الحكومة من رئيس ووزراء وكتاب دولة .  
يمكن إختيار رئيس الحكومة وبقية أعضائها  
من بين أعضاء مجلس الشعب أو من خارجه.

يكلف رئيس الجمهورية بعد كل انتخابات  
تشريعية مرشح الحزب أو الائتلاف الانتخابي  
الفائز بأكبر عدد من المقاعد داخل مجلس  
الشعب بتشكيل الحكومة.

يقوم رئيس الحكومة المكلف بتشكيل  
الحكومة وينهي نتيجة أعماله إلى رئيس  
الجمهورية بملف يتضمن تركيبة الحكومة وبيانا  
موجزا حول برنامجها. يتولى عرضه على  
مجلس الشعب.

على رئيس الجمهورية إحالة ملف تشكيل  
الحكومة على رئيس مجلس الشعب فور  
بلوغه إليه.

يتولى رئيس مجلس الشعب الدعوة إلى  
جلسة عامة لمنح الثقة للحكومة بالأغلبية  
المطلقة للأعضاء.

في حالة عدم حصول الحكومة على ثقة  
مجلس الشعب يقترح رئيس الجمهورية،  
بالتشاور مع المجموعات الممثلة داخل  
المجلس، شخصية أخرى، لتشكيل الحكومة.

لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب  
والدعوة لانتخابات تشريعية جديدة إذا فشل

تتكون الحكومة من رئيس ووزراء وكتاب دولة  
يعينهم رئيس الجمهورية بإقتراح من رئيس  
الحكومة وبالتوافق معه بخصوص القطاعات  
الراجعة بالنظر لرئيس الجمهورية

يكلف رئيس الجمهورية مرشح الحزب أو  
الائتلاف الحاصل على أغلبية المقاعد بمجلس  
الشعب بتشكيل الحكومة في أجل شهر يمدد  
مرة واحدة .

عند تجاوز الأجل المحدد دون تشكيل الحكومة  
أو في حالة عدم الحصول على ثقة مجلس  
الشعب يقوم رئيس الجمهورية بإجراء مشاورات  
مع الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية لتكليف  
الشخصية الأقدر على تأليف حكومة في أجل  
أقصاه شهر.

إذا مرت ثلاثة أشهر على الانتخابات التشريعية  
ولم يتفق أعضاء مجلس الشعب على تأليف  
حكومة. لرئيس الجمهورية الحق في حل  
مجلس الشعب والدعوة الى انتخابات  
تشريعية جديدة.

		أعضاءه في الاتفاق على حكومة في غضون ثلاثة أشهر من افتتاح المدة النيابية أو في غضون شهرين من استقالة الحكومة	
			<b>الفصل 67:</b> يؤدي أعضاء الحكومة اليمين أمام رئيس الجمهورية. الحكومة مسؤولة أمام مجلس الشعب.
	<b>الفصل 68:</b> ولا يجوز الجمع بين عضوية الحكومة وعضوية مجلس الشعب ويعوض النائب الملتحق بالحكومة وفقا لأحكام القانون الانتخابي	<b>الفصل 68:</b> يمكن الجمع بين عضوية الحكومة وعضوية مجلس الشعب ولا يجوز لرئيس الحكومة أو لأعضائها ممارسة أي وظيفة أخرى مهما كان نوعها.	<b>الفصل 68:</b>
			<b>الفصل 69:</b>
	<b>الفصل 70 :</b> أعضاء الحكومة ملزمون بالحضور في صورة طلب صادر عن المجلس. ولكل عضو بمجلس الشعب أن يتقدم إلى الحكومة بأسئلة كتابية أو شفاهية أو طلبات إحاطة تخصص جلسة دورية للحوار بين مجلس الشعب وأعضاء الحكومة	<b>الفصل 70 :</b> لكل عضو في مجلس الشعب الحق في تقديم أسئلة كتابية وشفاهية للحكومة. لأعضاء الحكومة الحق في الحضور داخل اللجان وداخل الجلسة العامة، ويكون حضورها واجبا بطلب من أغلبية أعضاء المجلس.	<b>الفصل 70:</b>

**الفصل 71:**

**الفصل 71 :**

**الفصل 71:**

**الفصل 71:**

يمكن لثلث أعضاء مجلس الشعب تقديم لائحة لوم ضد الحكومة يقع التصويت عليها بأغلبية أعضاء المجلس ولا يكون ذلك إلا بعدما لا يقل عن 20 يوما من تقديمها وبعد سماع الحكومة واتفاق أغلبية أعضاء المجلس على الحكومة البديلة التي تنال الثقة بنفس التصويت.

يمكن التصويت على لائحة لوم ضد الحكومة أو لأحد الوزراء بعد طلب معلل يقدم لرئيس مجلس الشعب من ثلث الأعضاء على الأقل. ولا يقع التصويت على لائحة اللوم إلا بعد مرور خمسة عشر يوما على إيداعها لدى رئاسة المجلس.

ويشترط لسحب الثقة من الحكومة موافقة الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس وتقديم مرشح بديل عن رئيس الحكومة والذي ينال الثقة في نفس التصويت.

في صورة عدم تحقق الأغلبية المذكورة، لا يمكن أن تعاد لائحة اللوم

ضد الحكومة إلا بعد ستة أشهر.

ولا يجوز للمجلس توجيه أكثر من لائحة لوم ضد الحكومة خلال نفس المدة النيابية.

يمكن لمجلس الشعب سحب الثقة من أحد الوزراء بعد طلب معلل يقدم لرئيس المجلس من ثلث الأعضاء على الأقل على أن يتم التصويت على سحب الثقة بالأغلبية المطلقة

<p><b>الفصل 72:</b></p> <p>يمكن للحكومة أن تطلب من مجلس الشعب التصويت على الثقة في مواصلة نشاطها ويتم التصويت بأغلبية النواب</p> <p>وفي صورة عدم الحصول على الثقة تعد الحكومة مستقلة ويتولى رئيس الجمهورية تكليف رئيس حكومة جديد بنفس إجراءات الفصل... من الدستور</p>	<p><b>الفصل 72:</b></p> <p>تم الغاءه لأن أحكامه لا تتماشى مع إقرار لائحة اللوم البناءة</p>	<p><b>الفصل 72:</b></p> <p>إذا أقدمت الحكومة على طلب الثقة بمناسبة تصويت مجلس الشعب على مشروع قانون مقدم من طرفها، يكون التصويت السلبي على هذا المشروع بمثابة سحب الثقة من الحكومة التي تكون ملزمة بالاستقالة.</p> <p>لا يكون التصويت في هذه الحالة على مشروع القانون إلا بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس الشعب.</p> <p>تواصل الحكومة، عند انتهاء مهامها، لأي سبب من الأسباب، تصريف الأعمال التي أن تحصل حكومة جديدة على ثقة مجلس الشعب وتعيين أعضائها في مناصبهم من قبل رئيس الجمهورية.</p>	<p><b>الفصل 72:</b></p>
	<p><b>الفصل 73:</b></p> <p>عند حصول شغور في منصب رئيس الحكومة لعجز تام أو لوفاة أو لاستقالة يتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشح الحزب أو الائتلاف الحاصل على أغلبية المقاعد في مجلس الشعب للقيام بمهام رئيس الحكومة طبقاً لأحكام الفصل أ من الدستور.</p>	<p><b>الفصل 73:</b></p> <p>إذا تعذر على رئيس الحكومة ممارسة مهامه بصفة وقتية يفوض سلطاته إلى أحد الوزراء.</p> <p>عند الشغور النهائي لمنصب رئيس الحكومة، لأي سبب كان، تصدر المحكمة الدستورية قراراً في ذلك.</p> <p>ويعين رئيس الجمهورية مرشح الحزب أو الإئتلاف الانتخابي الفائز بأكثر عدد من المقاعد داخل مجلس الشعب ليتولى مهام رئاسة الحكومة بعد حصوله على ثقة المجلس.</p>	<p><b>الفصل 73:</b></p>



**الفصل 74:**

ترفع النزاعات المتعلقة باختصاص كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة إلى المحكمة الدستورية الذي تبت في النزاع بقرار من أغلبية أعضائها بناء على طلب يرفع إليها من أحرض الطرفين.

مشروع مسودة الدستور

## 5. السلطة القضائية

1.5.

القضاء سلطة مستقلة تسهر على إقامة العدل وضمان علوية الدستور وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات.

2.5.

القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير الدستور والقانون.

3.5.

يشترط في القاضي الكفاءة والحياد والنزاهة.

4.5.

لا يمكن نقلة القاضي ولو كان ذلك في إطار ترقية أو تسمية في خطة وظيفية، إلا برضاه عدا الحالات التي تقتضيها مصلحة العمل طبقاً لما يقرره المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

5.5.

لا يمكن إيقاف القاضي عن العمل أو تسليط عقوبة تأديبية عليه وعزله إلا بموجب قرار صادر عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية. وكلّ إخلال منه في آدائه لواجباته موجب للمساءلة.

6.5.

حق التقاضي وحق الدفاع مضمونان ولا يمكن النيل منهما. والمتقاضون متساوون أمام القضاء.

لكل شخص الحق في محاكمة عادلة في أجل معقول.

7.5.

جلسات المحاكم علنية إلا إذا اقتضى القانون سريتها.

## .8.5

تحدث أصناف المحاكم بقانون كما يمنع إحداث محاكم استثنائية وسنّ إجراءات استثنائية.

## .9.5

كلّ تدخل في القضاء يعدّ جريمة لا تسقط بالتقادم.

## .10.5

مقترح أول:

- تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب وعدم تنفيذها من الجهات المختصة بدون موجب قانوني يعدّ جريمة لا تسقط بالتقادم.

مقترح ثان:

- تصدر الأحكام باسم الشعب وتنفذ باسم رئيس الجمهورية وعدم تنفيذها من الجهات المختصة بدون موجب قانوني يعدّ جريمة لا تسقط بالتقادم.

## .11.5

يسمى القضاء بأمر من رئيس الجمهورية (باقتراح / بناء على اختيار / بناء على قرار) من المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

### المجلس الأعلى للسلطة القضائية

## .12.5

مقترح أول:

- يحدث مجلس أعلى للسلطة القضائية ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمالية.

مقترح ثان:

- يتمتع المجلس الأعلى للسلطة القضائية بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمالية.

مقترح ثالث:

- يتمتع المجلس الأعلى للسلطة القضائية بالشمسية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمالية في إطار ميزانية الدولة.

13.5.

مقترح أول:

- يتكوّن المجلس الأعلى للسلطة القضائية من جلسة عامة ومن مجلسي القضاء العدلي والقضاء الإداري والمالي.

مقترح ثان:

- يتكوّن المجلس الأعلى للسلطة القضائية من مجلسي القضاء العدلي والقضاء الإداري والمالي.

14.5.

مقترح أول:

- يتكوّن المجلس الأعلى للسلطة القضائية مناصفة من القضاة ومن غيرهم.

مقترح ثان:

- يتألف المجلس الأعلى للسلطة القضائية بمجلسيه من قضاة ومن غيرهم. يضبط قانون أساسي اختصاص كل مجلس وعدد أعضائه وكيفية اختيارهم.

مقترح ثالث:

- يتكوّن المجلس الأعلى للسلطة القضائية في ثلثيه من القضاة وفي الثلث المتبقي من غيرهم.

مقترح رابع:

- يتكوّن المجلس الأعلى للسلطة القضائية في ثلثيه من قضاة منتخبين والثلث المتبقي من غيرهم.

يتركب مجلس القضاء العدلي من قضاة منتخبين يضبط قانون أساسي طريقة انتخابهم.

يتركب مجلس القضاء الإداري والمالي من قضاة منتخبين يضبط قانون أساسي طريقة انتخابهم.

تتكوّن الجلسة العامة من أعضاء مجلسي القضاء العدلي والقضاء الإداري والمالي.

#### 15.5.

مقترح أول:

• يسهر المجلس الأعلى للسلطة القضائية على حسن سير العدالة واحترام استقلال القضاء وله رأي استشاري في مشاريع القوانين المتعلقة بإصلاح النظام القضائي.

مقترح ثان:

• يسهر المجلس الأعلى للسلطة القضائية في جلسته العامة على حسن سير العدالة واحترام استقلال القضاء وله رأي استشاري في مشاريع القوانين المتعلقة بإصلاح النظام القضائي.

#### 16.5.

يختص كلّ مجلس بالبتّ في المسار المهني للقضاة والتأديب.

#### 17.5.

مقترح أول:

• يعيّن رئيس الجمهورية رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية من بين أعضائه.

مقترح ثان:

• ينتخب المجلس الأعلى للسلطة القضائية رئيساً له من بين أعضائه من القضاة السامين.

## المحكمة الدستورية

18.5.

تتألف المحكمة الدستورية من إثني عشر عضواً من ذوي الخبرة القانونية العالية لا تقلّ عن عشرين سنة.

يقترح رئيس الجمهورية أربعة أعضاء ويقترح رئيس الحكومة أربعة أعضاء ويقترح رئيس مجلس الشعب ثمانية أعضاء. ويقترح المجلس الأعلى للسلطة القضائية ثمانية أعضاء.

ينتخب مجلس الشعب إثني عشر عضواً من بين الأعضاء المقترحين بأغلبية الثلثين لفترة واحدة مدتها تسع سنوات.

مقترح أول:

• وفي حالة عدم الحصول على الأغلبية المطلوبة يقع اعتماد الترتيب التفاضلي حسب عدد الأصوات المتحصل عليها.

مقترح ثان:

• وفي حالة عدم الحصول على الأغلبية المطلوبة يعاد انتخاب المترشحين المتبقين باعتماد نفس الأغلبية، وفي صورة عدم حصول النصاب يعاد اقتراح أعضاء آخرين وتعاد عملية الانتخاب بنفس الطريقة.

يجدد ثلث أعضاء المحكمة كلّ ثلاث سنوات.

يحجّر الجمع بين عضوية المحكمة الدستورية ومباشرة أي مهام أخرى.

19.5.

مقترح أول:

• يترأس المحكمة الدستورية أكبر الأعضاء سنّاً.

مقترح ثان:

- يعين رئيس الجمهورية رئيس المحكمة الدستورية ونائبا له من بين أعضائها.

مقترح ثالث:

- ينتخب أعضاء المحكمة رئيسا ونائبا له من بينهم.

مقترح رابع:

- ينتخب مجلس الشعب رئيس المحكمة الدستورية ونائبا له من بين أعضائها. ويسدّ الشغور الحاصل في تركيبة المحكمة بالطريقة المعتمدة عند التعيين.

20.5.

تختص المحكمة بمراقبة دستورية القوانين بصفة سابقة ولاحقة.

وتراقب بصفة سابقة دستورية المعاهدات الدولية قبل التوقيع.

وتنظر المحكمة في دستورية الأنظمة الداخلية لمجلس الشعب والهيئات الدستورية.

وتنظر في مطابقة المشاريع المتعلقة بتعديل الدستور وتبدي المحكمة رأيها في كلّ مشروع استفتاء.

وتختصّ بمعاينة حالات شغور منصب رئيس الجمهورية.

وتنظر في حالة الطوارئ والظروف الاستثنائية.

وتنظر في النزاعات المتعلقة بالاختصاص بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة ونزاعات الاختصاص بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة من جهة أخرى على أن يرفع لها ذلك النزاع.

21.5.

يمكن لرئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الشعب أو رئيس الحكومة أو عشرة أعضاء من مجلس الشعب عرض مشاريع القوانين قبل ختمها على المحكمة الدستورية.

يمكن لعشرة أعضاء من مجلس الشعب أو لرئيسه عرض النظام الداخلي للمجلس على المحكمة الدستورية قبل دخوله حيز التنفيذ.

.22.5

يمكن الدفع بعدم دستورية القوانين بمناسبة أي نزاع (جار) ينشأ أمام المحاكم وفق الإجراءات التي يضبطها القانون.

.23.5

يجوز الطعن المباشر من طرف الأشخاص أمام المحكمة الدستورية ضد الأحكام الباتة في حالة خرقها للحقوق والحريات المضمنة في الدستور بعد استنفاد كل طرق الطعن.

.24.5

يرجع مشروع القانون المخالف للدستور إلى مجلس الشعب للنظر فيه ثانية وتعديله طبقاً لقرار المحكمة الدستورية ويتوجب على رئيس الجمهورية قبل ختمه إرجاعه إلى المحكمة الدستورية للنظر في مدى تطابق التعديل الذي وقع إدخاله مع قرار المحكمة في أجل شهر.

إذا أقرت المحكمة الدستورية عدم دستورية القانون فإنه يتوقف العمل به في حدود ما أقرته المحكمة.

.25.5

تتظر المحكمة الدستورية في التهم الموجهة لرئيس الجمهورية في حالتها خرق الدستور والخيانة العظمى.

.26.5

يقتصر نظر المحكمة على المطاعن التي وقعت إثارتها وتبت فيها في أجل ثلاثة أشهر قابلة للتمديد بقرار معلل من المحكمة.

.27.5



تتخذ المحكمة قراراتها بالأغلبية ويكون صوت الرئيس مرجحاً عند تساوي الأصوات.

وتكون قراراتها معللة وملزمة لجميع السلطات وتنتشر في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

28.5.

يضبط قانون أساسي تنظيم المحكمة الدستورية والإجراءات المتبعة لديها.

### القضاء العدلي

29.5.

يشتمل القضاء العدلي على محكمة التعقيب ومقرّها العاصمة، محاكم استئناف، محاكم عقارية، محاكم ابتدائية، محاكم نواح.

30.5.

مقترح أول:

• النيابة العمومية جزء من القضاء العدلي.

يمارس أعضاء النيابة العمومية مهامهم طبق الضمانات والإجراءات القانونية.

مقترح ثان:

• النيابة العمومية جزء من القضاء العدلي تمارس وظائفها باستقلالية (تامة) عن السلطة التنفيذية.

تشمل الضمانات المكفولة للقضاء العدلي قضاة الحكم وقضاة النيابة.

مقترح ثالث:

• النيابة العمومية جزء من القضاء العدلي.

تشمل الضمانات المكفولة للقضاء العدلي قضاة المجالس وقضاة النيابة العمومية.

يجب على قضاة النيابة تطبيق القانون.

كما يتعين عليهم الالتزام بالتعليمات الكتابية القانونية الصادرة عن السلطة التي يرجعون إليها.

.31.5

يختص القضاء الإداري بالنظر في تجاوز الإدارة سلطتها وفي كافة النزاعات الإدارية.

يمارس القضاء الإداري وظيفة استشارية طبق القانون.

.32.5

يضبط قانون أساسي تنظيم القضاء الإداري واختصاصاته والنظام الخاص بقضاته.

القضاء المالي / المحكمة المالية / محكمة المحاسبات

.33.5

تراقب المحكمة المالية التصرف في المال العام وتقضي بزجر الأخطاء المتعلقة به.

وتساعد السلطتين التشريعية والتنفيذية على رقابة تنفيذ قوانين المالية وختمها.

.34.5

تعدّ المحكمة تقريراً سنوياً عاماً وتقارير خصوصية تحيلها على البرلمان ورئيس الجمهورية وتنتشر هذه التقارير للعموم.

.35.5

يضبط قانون أساسي تنظيم المحكمة واختصاصاتها والإجراءات المتبعة لديها والنظام الأساسي الخاص بقضاتها.

## **6. السلطة المحلية**

.1.6

يقوم التنظيم الإداري المحلي على أساس مبادئ اللامركزية في إطار وحدة الدولة .

تتجسد اللامركزية في جماعات محلية تتكون من بلديات وجهات وأقاليم يغطي كل منها كامل تراب الجمهورية وفق تقسيم يضبطه القانون.

يمكن أن تحدث بقانون أصناف أخرى من الجماعات المحلية.

## 2.6.

تتمتع الجماعات المحلية بالشخصية القانونية وبالاستقلالية المالية والإدارية، وتمارس المصالح المحلية وفقا لمبدأ التدبير الحر.

## 3.6.

تدير الجماعات المحلية مجالس منتخبة انتخابا عاما حرا سريا ومباشرا.

وتنتخب مجالس الأقاليم من طرف أعضاء المجالس المحلية والجهوية .

تمارس الجماعات المحلية وظائفها بواسطة هياكل تداولية وهياكل تنفيذية يتم تنظيمها بموجب القانون.

## 4.6.

تتمتع الجماعات المحلية بصلاحيات ذاتية وصلاحيات مشتركة مع الدولة وصلاحيات منقولة إليها من هذه الأخيرة.

توزع الصلاحيات المشتركة والصلاحيات المنقولة استنادا إلى مبدأ التفريع واعتمادا على تقنية كتل الاختصاص .

## 5.6.

تتمتع الجماعات المحلية بسلطة ترتيبية في مجال ممارسة صلاحياتها .

## 6.6.

تتوفر للجماعات المحلية موارد ذاتية وموارد محالة إليها من الدولة، ويتم تحديد النظام المالي للجماعات المحلية ومصادر تمويلها بمقتضى القانون.

كل إحداث أو نقل لصلاحيات من الدولة إلى الجماعات المحلية يكون مقترنا بإحالة ما يناسبه من موارد.

## .7.6

تكريسا لمبدأ التضامن بين الجهات ولتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة ،تتكفل الدولة بتوفير موارد إضافية للتدخل لفائدة الجماعات المحلية وفق صيغ التسوية والتعديل والملاءمة .  
تعمل الدولة على بلوغ التكافؤ بين الموارد والأعباء المحلية.

## .8.6

للجماعات المحلية حرية التصرف في مواردها حسب قواعد الحوكمة الرشيدة و تحت رقابة القضاء المالي .

## .9.6

تعتمد الجماعات المحلية آليات الحوار والتشاور والشراكة لتأمين أوسع حظوظ مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها وتقييمها طبقا لما يضبطه القانون.

## .10.6

يمكن للجماعات المحلية أن تتعاون وان تنشئ شركات فيما بينها لانجاز برامج أو أعمال ذات مصلحة مشتركة .

كما يمكن للجماعات المحلية الانضمام للاتحادات الدولية والإقليمية وإقامة علاقات شراكة وتعاون لامركزي .

يحدد القانون صيغ التعاون والشراكة بين الجماعات.

## .11.6

تخضع الجماعات المحلية فيما يتعلق بشرعية أعمالها لرقابة إشراف لاحقة وللرقابة القضائية.

## .12.6

يحدث مجلس أعلى للجماعات المحلية يختص بالنظر في قضايا التنمية المستدامة والتوازن بين الجهات وإبداء الرأي في التشريعات المتعلقة بالتخطيط والميزانية والمالية المحلية.

ولرئيس المجلس الأعلى للجماعات المحلية أو من يمثله حق حضور مداورات المجلس النيابي ومخاطبته.

تحدد تركيبة المجلس الأعلى للجماعات المحلية ومهامه بقانون.

13.6.

ينظر القضاء الإداري في تنازع الاختصاص بين الجماعات المحلية والسلطة المركزية وكل النزاعات التي تنشأ بين الجماعات المحلية.

## 7. الهيئات الدستورية

### الهيئة المستقلة للانتخابات

1.7.

تحدث هيئة مستقلة تكلف بإدارة وتنظيم الانتخابات الوطنية والجهوية والمحلية والاستفتاءات والإشراف عليها في جميع مراحلها. وتضمن سلامة المسار الانتخابي ونزاهته وشفافيته.

2.7.

تتركب الهيئة من تسعة أعضاء مستقلين محايدين من ذوي الكفاءة يقع انتخابهم من قبل السلطة التشريعية لمدة ست سنوات يجدد ثلث أعضائها كل سنتين.

3.7.

1.3.7. تتمتع الهيئة بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والإداري وتخضع لمساءلة السلطة التشريعية.

2.3.7. يضبط قانون أساسي تركيبها وطريقة انتخابها وتنظيم عملها.

## الهيئة المستقلة للإعلام

4.7

تشرف هيئة عمومية مستقلة على تنظيم قطاع الإعلام وتعديله وتطويره وتضمن حرية التعبير والإعلام وحق النفاذ إلى المعلومة وإرساء مشهد إعلامي تعددي ونزيه.

5.7

تتكون الهيئة من تسعة أعضاء مستقلين محايدين من ذوي الكفاءة والخبرة والنزاهة يقع انتخابهم من قبل السلطة التشريعية لمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد.

6.7

تتمتع الهيئة بالشخصية القانونية والاستقلال المالي والإداري ويضبط القانون الأساسي تركيبها وتنظيمها وطريقة عملها.

## هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة

7.7

تنظر الهيئة في السياسات العامة للدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لتحقيق تنمية مستدامة تضمن حقوق الأجيال القادمة.

8.7

تستشار الهيئة وجوبا في مشاريع القوانين ذات الصلة بمجالات اختصاصها وفي مخططات التنمية وتنتشر بالرائد الرسمي آراءها كما ينشر تعليل عدم الأخذ بها من قبل السلطة التشريعية.

.9.7

تتمتع الهيئة بالشخصية القانونية وبالاستقلال المالي والإداري ويحدد القانون الأساسي تركيبتها وتنظيم عملها.

## الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان

.10.7

1.10.7. تراقب الهيئة مدى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها وترفع تقريرا وتقدم تعديلات للقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان.

2.10.7. تحقق الهيئة في حالات انتهاك حقوق الإنسان لتسويتها أو إحالتها على السلطات المختصة.

.11.7

تتكون الهيئة من شخصيات مستقلة ومحيدة يتم انتخابهم من قبل السلطة التشريعية لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد.

.12.7

تتمتع الهيئة بالشخصية القانونية وبالاستقلال المالي والإداري ويحدد القانون الأساسي تركيبتها وتنظيم عملها.

## الهيئة الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

13.7.

1.13.7. تساهم الهيئة في سياسات الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وضمان الشفافية ومتابعة تنفيذها ونشر ثقافتها.

2.13.7. تتولى الهيئة كشف حالات الفساد في القطاعين العام والخاص والتحقيق فيها وإحالتها على الجهات المعنية.

3.13.7. تبدي الهيئة رأيها في مشاريع النصوص القانونية والترتيبية ذا العلاقة بالفساد.

14.7.

تتكون الهيئة من شخصيات نزيهة مستقلة ومن ذوي الكفاءة يقع اختيارهم من قبل السلطة التشريعية لمدة ست سنوات مع التجديد الجزئي.

15.7.

تتمتع الهيئة بالشخصية القانونية وبالاستقلال المالي والإداري ويحدد القانون الأساسي تركيبتها وتنظيم عملها.

## 8. تعديل الدستور

1.8.

لرئيس الجمهورية كما لثلث نواب مجلس الشعب حق المبادرة بطلب تعديل الدستور.

2.8.

كلّ مقترح لتعديل الدستور يُعرض على المحكمة الدستورية للتوثق من أنّه لا ينال من الموادّ التي نصّ الدستور على منع تعديلها. كما يُعرض على مجلس الشعب للموافقة بالأغلبية المطلقة على مبدأ التعديل.

3.8.



لا يتم تعديل الدستور إلا بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشعب، وبحصوله على الأغلبية المطلقة إثر عرضه على الاستفتاء الشعبي.

مشروع مسودة الدستور

## 9. الأحكام الختامية

1.9.

توطئة هذا الدستور جزء لا يتجزأ منه، لها ما لسائر أحكامه من القيمة.

2.9.

لا يتم أي تعديل لهذا الدستور إلا بعد خمس سنوات من دخوله حيز التنفيذ.

3.9.

لا يمكن لأي تعديل دستوري أن ينال من:

- الإسلام باعتباره دين الدولة

- اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية،

- الطابع الجمهوري للنظام،

- الصفة المدنية للدولة،

- مكتسبات حقوق الإنسان وحياته المضمونة في هذا الدستور،

- عدد الدورات الرئاسية ومددها بالزيادة.

والله ولي التوفيق